في افتتاح الندوة العلمية الخاصة بالأمن الغذائي في اليمن

العليمي يؤكد اهتمام الحكومة بتنفيذ استراتيجية وطنية تكفل الاستقرار الغذائي الآمن لجميع المواطنين

■ ،،كتب/أحمد الطيار

أكد نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية الدكتور رشاد محمد العليمي أن الحكومة حريصة جدا على تنفيذ إستراتيجية وطنية للأمن الغذائي انطلاقا من أهمية هذا الجانب في استتباب الأمن وتوفير المناخات المناسبة للاستقرار والبناء التنموي لكافة المواطنين.

ودعا الدكتور العليمي لدى افتتاحه أمس بكلية الزراعة جامعة صنعاء أعمال الندوة العلمية الخاصة بالأمن الغذائي في الجمهورية اليمنية السيناريوهات والمفاهيم والرؤى التي تنظمها جامعة صنعاء ممثلة بنيابة الدراسات العليا والبحث العلمي بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتنمية gtz إلى ضرورة ربط البحوث العلمية في الجامعات اليمنية بالجوانب التطبيقية للاستراتيجيات التي تنفذ من الوزارات حيث يجب أن تتلازم البحوث العلمية في الكليات الزراعية وبين خطط وبرامج وزارة الزراعة والري كما يجب أن تكون العلاقة قوية بين وزارة الزراعة ومؤسساتها منسجمة في تطبيق كافة الأطر المتعلقة بالقضايا الهامة للأمن الغذائي.

واعتبر الدكتور العليمي أن الأمن الغذائي يعتبر أحد أهم صور الأمن الإنساني الواسع وأكثرها ارتباطا بالحياة والاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي كما أن قضية الأمن الغذائي أصبحت في بلادنا هما وطنيا منذ منتصف القرن الماضي بعد أن تحولت اليمن من مصدّر صافي للأغذية إلى مستورد رئيسي.

لافتا إلى ما يحظى به القطاع الزراعي من دعم ورعاية كريمة من قبل فخامة الأخ الرئيس حيث تمكن القطاع الزراعي في عهده من التوسع والانتشار والانتقال من العشوائية إلى التنظيم والازدهار فقد تم وضع الأسس العلمية والفنية لهذا القطاع متضمنا كافة الإجراءات الفنية والإدارية والقانونية لنشاطه المتنوع الهام فلولا هذا التوجه لكان اليمن في وضعه الغذائي أسوأ مما نحن عليه اليوم.

مشيرا إلى أن هناك عوامل أخرى تزيد من تعقيدات قضية الأمن الغذائي في اليمن ولها تأثيرات متداخلة على الأمن الغذائي ومنها شجرة القات والنمو السكاني والسياسات الاقتصادية والسياسات التجارية وحجم المواد الزراعية المتاحة وبخاصة المياه ومستوى التكنولوجيا والتقنيات الزراعية والسياسات الزراعية الغذائية والسياسات الاستثمارية والتغيرات المناخية وسياسات تنمية الموارد وحماية الثروة الحيوانية والسمكية .

مؤكدا أن كل تلك المتغيرات والعوامل جعلت الحكومة تهتم بالإسراع في وضع إستراتيجية وطنية للأمن الغذائي يشترك في تطبيقها كافة الشركاء من الحكومة والقطاع الخاص والمواطنين.

وحث المشاركين على ضرورة الخروج برؤية واضحة حول مسألة الري الذي يمثل عاملاً أساسياً لتحقيق الأمن الغذائي وتحديد ماهية الوضع الحالي للأمن الغذائي في اليمن.

لافتاً إلى ما تمثله شجرة القات من آفة سعت الدولة والحكومات المتعاقبة ولا تزال إلى الحد من انتشارها لما تمثله من عامل استنزاف للمياه الجوفية ومؤثر على النشاط الزراعي والمحاصيل الزراعية بشكل عام.

من جانبه كشف وزير الزراعة والري أن اللجنة الوزارية المكلفة باستراتيجية الأمن الغذائي من قبل مجلس الوزراء ستجتمع الأربعاء القادم لإقرارها وتحويلها إلى مصفوفة عمل في الجمهورية اليمنية.

وأكد الوزير الحوشبي أن الأمن الغذائي يحتل أولويات الوزارة وهي تنطلق في ذلك من أولويات الحكومة التي تؤكد أن هذا الجانب مهم جداً في حياة المواطنين اليمنيين فهي لذلك لم تآل جهدا في دعم القطاع الزراعي بشكل كبير من اجل زيادة الإنتاج الغذائي وتوفيره بالأسعار المناسبة.

مشيرا إلى أن جميع دول العالم تولي الأمن الغذائي أولوية قصوى نظرا لما سببه التغير المناخي من آثار سلبية أدت إلى كوارث طبيعية ودفعت بالأسعار إلى مستويات قياسية مما أدى إلى فقدان الكثير من الشعوب القدرة على الحصول على الطعام فانتشر الجوع.

واعتبر الأخ الوزير أن إستراتيجية الأمن الغذائي في اليمن مهمة وتأتي في وقت حساس نظرا للتطورات القائمة حالياً في مجال التغيرات المناخية وارتفاع الأسعار والتغيرات النمطية في الغذاء من قبل الدول الناشئة حيث قفزت أعداد الجوعى في العالم إلى أكثر من مليار نسمة أكثر من ٣٨ مليوناً منهم في منطقة الشرق الأوسط ومنها اليمن.

وقال: إن منطقتنا تعد الأكثر تأثرا بأزمة التغير المناخي والأزمة المالية وارتفاع أسعار المواد الغذائية والتي بدأت خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨م وعام ٢٠١٠م عندما عادت الأسعار للتصاعد مما خلق جانباً من التوتر بين المواطنين وحكوماتهم وأضفت ضغوطا على الموارد المحلية للدول وهو ما جعل العديد من الدول تبحث عن بدائل جديدة هو الاستثمار في إنتاج الغذاء سواء في داخل بلدانهم أو في خارجها.

مؤكدا أن بلادنا قد استكملت إستراتيجية الأمن الغذائي وتتكون من سبعة محاور لضمان تنفيذها وقيام كافة الأطراف بتطبيقها والعمل بها.

وقال: إن الجهود الحكومية ومنذ شهر أغسطس ٢٠٠٧م وبحسب توجيهات فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح - رئيس الجمهورية - تمكنت من تحقيق نتائج ايجابية فاقت التوقعات فقد تم دعم القطاع الزراعي من عدة جوانب من خلال تنفيذ آلية هامة لتشجيع الإنتاج الزراعي تمثلت في ست نقاط تقوم على دعم القطاع الزراعي بالمعدات والإرشاد الزراعي والبذور إضافة إلى شراء المنتجات من المزارعين والبحوث الزراعية والقروض الزراعية،حيث تم رفع الطاقة الإنتاجية للبذور المحسنة من المؤسسة العامة لإكثار البذور من ١٠٠٠طن إلى ٣٥٠٠ طن وتم توزيع هذه البذور على المزارعين.

مؤكدا أن البرنامج حقق نتائج طيبة جراء التنفيذ حيث تجاوز أهدافه المرسومة بزيادة نسبة النمو في الإنتاج الزراعي ٢٠٪ كما تم منح قروض بيضاء للمزارعين من بنك التسليف التعاوني الزراعي بأكثر من مليار ريال كما تم توزيع ٢٢٤ حراثة في ٢٠٠٨م وهذا العام سيتم توزيع ٣٤٧ حراثة من المعونة اليابانية للمزارعين منتجي الحبوب وتم ترسية شراء ٢٠٠ دراسة صغيرة وتم استكمال تحليل ٦٥٠ دراسة كبيرة وسوف يتم التركيب خلال الأسبوعين القادمين وإبرام العقود لتوريدها وكذلك نحن بصدد استلام حصادات للقمح بالذات وعددها ٢٥٠ حصادة ومجموعة من الحصادات الكومباين للمؤسسة العامة لإكثار البذور.

كما تم تنفيذ خطة إعلامية لتوعية المزارعين بأهمية الإنتاج الغذائي من خلال سلسلة من البرامج في الصحافة والتليفزيون والإذاعة.

وأضاف: أن الوزارة تسعى بوتيرة عالية من اجل زيادة الوحدة الواحدة في الإنتاج الزراعي خاصة للحبوب وبحمد الله فإن اليمن بفضل الأمطار التي من الله بها على بلادنا نتوقع أن يزيد إنتاج الحبوب هذا العام ٢٠١٠م إلى مليون و٢٠٠ ألف طن وهذا الرقم يعود باليمن إلى فترة سابقة في التاريخ فهذا الرقم هو أول رقم يحقق منذ منتصف القرن الماضي .

ونبه إلى أهمية التعاون مع الوزارة من قبل القطاع الخاص والجهات الحكومية الأخرى في تنفيذ الإستراتيجية وتحقيق الأمن الغذائي فهناك خطوات جادة تمضي فيها الحكومة من اجل إنشاء صوامع للغلال وتشجيع الإنتاج الزراعي وتسويقه داخليا وخارجيا كما لا تآل الحكومة جهدا من اجل الحد من أضرار القات حيث تشكلت لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية لمناقشة اللائحة الخاصة بالمركز الوطني للقات من اجل إقرارها وتنفيذ برنامج لإحلال الفاكهة والخضار والبن والمحاصيل الأخرى مكانها والحد من استنزاف المياه الجوفية حيث تسعى وزارة الزراعة ووزارة المياه والبيئة بتنفيذ المصفوفة التنفيذية التي تم الاتفاق عليها وتقديمها إلى مجلس الوزراء بإنشاء العديد من السدود والحواجز والكرفانات من اجل زيادة استخدام مياه الأمطار والحد من استنزاف المياه الجوفية وإشغال التنمية في المجتمع الريفي من اجل الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة.

كما أشار الدكتور حاتم الصباحي نائب رئيس جامعة صنعاء للدراسات العليا والبحث العلمي في كلمته إلى أهمية الندوة والتي تهدف إلى تهيئة منتدى للحوار يجمع بين كل الأطراف ذات العلاقة بالأمن الغذائي من جميع الجهات ومناقشة التحديات الراهنة والمستقبلية للأمن الغذائي والآفاق المستقبلية لتعزيز الأمن الغذائي من خلال اقتراح الحلول والسبل المناسبة التي تمكن من تحسين الاستفادة من المواد الزراعية والقدرات العلمية والمعرفية للبلاد.

وأضاف أن الندوة تسعى إلى استعراض ومناقشة الأفكار والآراء التي تعزز من الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي وتقوي التنسيق والتعاون بين كل الأطراف المعنية بالأمن الغذائي .إضافة إلى تحديد وتوصيف مجالات العمل المتوافق عليها وإعداد مصفوفة بالمسئوليات والإجراءات والبرامج التنفيذية لنجاح تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي .

كما استعرض الدكتور هينتج باور مدير برنامج الأمن الغذائي بالمؤسسة الألمانية للتعاون الفني خطة البرنامج الألماني في مساعدة اليمن على إعداد الاستراتيجية خصوصا وان لديه خبرات سابقة من دول عدة .

لافتا ما تقوم به المنظمة من دعم وتشجيع لليمن في إعداد الإستراتيجية كون هذه المسألة مهمة وذات أولوية لأنها ترتبط بمستقبل وآمال الناس واستقرارهم المعيشي .

وتناقش الندوة على مدى يومين عدة محاور ضمن جلسات عديدة ففي الجلسة العامة الأولى تم أمس استعراض مكونات الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي ومراحل تطورها وجوانبها الأساسية والإجراءات والخطوات المطلوبة وكذا السيناريوهات المعروضة لتنفيذ الإستراتيجية كما تم في الجلسة الثانية استعرض تنفيذ وتخطيط سياسات الغذاء وفي الجلسة الثانية تم استعراض العرض والطلب على الغذاء في اليمن الماضي والحاضر والمستقبل.

ومن المقرر اليوم أن يتم مناقشة قصص النجاح وتحديات توفير الغذاء في اليمن ودور المؤسسات والعمليات في نجاح تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي وبرامج الاستثمار والتوعية .

تشكيل لجنة لإعداد مدونة سلوك لموظفي الدولة

■ ،،صنعاء/سبأ

ناقش رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد المهندس أحمد الآنسي مع وزير الخدمة المدنية والتأمينات الدكتور يحيى الشعيبي ومستشار البنك الدولي في مكافحة الفساد بقطاع المياه ريتشارد كالكنس آلية إعداد مدونة سلوك لموظفي الدولة.

وفي اللقاء الذي حضره عضو الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد رئيس قطاع الإعلام ياسين عبده سعيد ومستشار مشروع قطاع المياه بوزارة المياه والبيئة صالح باربا ع أكد الآنسي أهمية اعداد مدونة سلوك للموظفين العموميين بما يعزز من التدابير الرامية لمكافحة الفساد، مشيدا بدعم البنك الدولي لجهود الهيئة في هذا المجال.

وأقر الاجتماع تشكيل لجنة برئاسة وزارة الخدمة المدنية والتأمينات وعضوية الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ووزارة المياه والبيئة لإعداد مدونة سلوك للجهات الثلاث كمشروع تجريبي قبل تعميمه على بقية أجهزة الدولة.

إلى ذلك اقر اجتماع فني ضم عضو الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد رئيس قطاع الذمة المالية الدكتور محمد المطري ووكيل وزارة الخدمة المدنية والتأمينات سعيد ناشر ومستشار البنك الدولي ريتشارد كالكنس ومستشار مشروع قطاع المياه بوزارة المياه باربا ع التعاقد مع خبير دولي لإعداد مدونة سلوك لموظفي الدولة.

واستعرض الاجتماع الفني الشروط المرجعية التي ينبغي توافرها في الخبير الذي سيكلف بإعداد المدونة وتحديد الجهات التي سيعمل معها والإطار الزمني المتوقع لإنجاز المدونة والمتطلبات اللازمة.

في ندوة بصنعاء
مناقشة حرية الصحافة في اليمن وضمانات الحماية

■ ،،صنعاء/سبأ

أقيمت أمس بصنعاء ندوة خاصة حول حرية الصحافة في اليمن والضمانات والمسؤوليات واليات الحماية نظمتها منظمة "صحفيات بلاقيود" بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي باليمن.

وفي الندوة التي شارك فيها عدد من الكتاب والصحفيين ونشطاء حقوقيون أكد رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى اليمن السفير ميكيله سيرفونه دورسو أن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى العمل بشكل أوثق مع الوسط الصحفي اليمني والمدافعين عن حقوق الإنسان لتعزيز حقوق الإنسان والحقوق الجوهرية الأخرى وفي مقدمتها حرية الصحافة.

وقال السفير دورسو في الندوة أن بعثة الاتحاد الأوروبي ملتزمة بقوة بحرية الصحافة في جميع أنحاء العالم، وتؤمن أن الإعلام النشط والحر هو جز لا يتجزأ من تنمية أي بلد في العالم. منوها بأهمية تمكين وتشجيع الإعلام المستقل ليلعب دوراً أكبر في المشهد الإعلامي العام.

وأشار إلى أن الاتحاد يشجع الحكومة اليمنية في إيفائها بالتزاماتها الوطنية والدولية لحماية حرية الصحافة.

من جهتها أشارت رئيسة منظمة "صحفيات بلا قيود" توكل كرمان إلى ما تحتله حرية التعبير من موقع مهم في منظومة الحقوق المدنية والسياسية للمجتمع باعتبارها وسيلة مثلى لانتزاع الحقوق وكفالة التمتع بها، مثلما تغدو آلية فعالة للحفاظ عليها واستدامتها ومناهضة انتهاكها.

مؤكدة بأن حرية الصحافة ووجودها يتوقف على إتاحة حق امتلاك وسائل الإعلام للجميع وحق الاطلاع عليها وتداول المعرفة والمعلومة بلا قيود.

مشيرة إلى أن جدوى حرية الصحافة وفعاليتها مرهون بحق الحصول على المعلومات وتدفقها الحر والمستدام، بما يجسد صورة المجتمع الديمقراطي والحكومة الرشيدة.

بعد ذلك بدأت فعاليات الندوة التي شارك فيها عدد من الكتاب والصحفيين والحقوقيين بأربعة أوراق عمل توزعت على جلستين الأولى أدارتها الباحثة بلقيس اللهبي واستعرضت ورقتي عمل لكل من الكاتبه والصحفية هدى الغطاس بعنوان "التدفق الحر للمعلومة وأهمية الحصول عليها"، وورقة أخرى بعنوان "نحو مجتمع المعرفة وسوق المعلومة" لرئيس تحرير موقع نيوز يمن.

فيما استعرضت الجلسة الثانية التي أدارتها الصحفية محاسن الحواتي ورقتي عمل الأولى لنقيب الصحفيين اليمنيين الأسبق عبدالباري طاهر بعنوان أهمية امتلاك وسائل الإعلام ووسائط نقل المعلومات لضمان حرية الصحافة، وأخرى للناشط الحقوقي المحامي خالد الآنسي بعنوان "الانتهاكات الصحفية وآليات الحماية".